

وشاركه في هذا الرأي عضو الكنيست، يوسي ساريد (راتس)، الذي كان أكثر تحفظاً إزاء اغتيال «أبو جهاد»؛ ولكن ليس في الامكان اغتيال 'أبو جهاد'؛ ولكن ليس في الامكان اغتيال القضية الفلسطينية... يمكن اغتيال 'أبو تلو' الابو، لكن سياسة 'العنتريات' ليست بديلاً من سياسة المفاوضات» (المصدر نفسه).

وفي الاطار ذاته، لكن من وجهة نظر مختلفة، قال نائب رئيس اللجنة، عوزي لنداو، ان «من يقترح ابقاء زعماء [الفدائيين] في مأمن من القتل، فهو بهذا يشجع الازهاق... تصريحات وزير مسؤول في حزب العمل، مثل وايزمان، تشير الى ازدياد قوة الجناح الحمايمي في هذا الحزب، الذي يرغب في اضعاف الشرعية على م.ت.ف. وبدلاً من تصفية زعمائها يسعى الى جعلهم مقبولين لدى الرأي العام، كطرف في المفاوضات» (المصدر نفسه).

الى هذا، قال عضو الكنيست، ايهود اولبرت: «لو كنت مكان وايزمان لآثرت الصمت. ان ما قاله وايزمان، اليوم، بعد عملية التصفية، مثله مثل من يشير باصبع الاتهام الى اسرائيل، في حين ان الحكومة الاسرائيلية لم تعترف بالعملية... لعل وايزمان يرى في رجال م.ت.ف. طرفاً صالحاً للمفاوضات... أما انا، فلا ارى فيهم سوى قتلة يستحقون الموت» (معاريف، ١٩٨٨/٤/٢٠).

أما عضو الكنيست بني شليطه، فقد كان أكثر وضوحاً ممن سبقوه، حيث قال: «ان اغتيال 'أبو جهاد واجب مقدس'... ليس لدي شك تجاه الجهة التي تقف وراء تنفيذ العملية، حيث توجد في المنطقة جهة واحدة ذات اخلاقيات عالية لا تقتل النساء والاطفال». واقترح انه من اجل رفع معنويات الشعب وقدرة الردع، يجب كشف هوية المنفذين (دافار، ١٩٨٨/٤/٢٠). اما رئيسة كتلة الليكود في الكنيست، فقد اعتبرت اقوال وايزمان امراً غريباً، اذ قالت: «أعجب ان وايزمان لم يقترح منح 'أبو جهاد' جائزة نوبل للسلام... لست أدري من قتله، لكن من كان هدفه في الحياة قتل اليهود، ليس هناك من سبب لكي نأسف لقتله» (المصدر نفسه).

وفي هذا السياق، قال دبلوماسيون اسرائيليون في اوربوا الغربية، لمراسل صحيفة «هآرتس»

اذرع م.ت.ف. العسكرية والسياسية والاقتصادية». ويعتقد شارون بأن «أبو جهاد» قد فرض ظله على اوساط معتدلة وحال دون مشاركتها في المسار السياسي. وشدد شارون على «ان كل من يؤمن... بالمسار السياسي، ويرغب في تقدم موضوع السلام، عليه ان يدرك ان هناك ضرورة لضرب م.ت.ف.» (هآرتس، ١٩٨٨/٤/١٩). ورفض شارون الاجابة، بصراحة، عن اغتيال «أبو جهاد»، لكنه قال: «اعتقد بأن غياب نائب عرفات عن الساحة هو مسألة هامة... قلائل هم الاشخاص الذين ايديهم ملطخة، بغزارة، بالدم اليهودي وغير اليهودي. ومنذ زمن بعيد قلت، مراراً وتكراراً، انه ينبغي معالجة الامر عبر قتل وتصفية قادة منظمات القتل الاهابيين...» (المصدر نفسه).

أما الوزير الاسرائيلي عيزر وايزمان، فقد كان له رأي مغاير لرأي شارون؛ حيث انتقد، علناً، في مقابلة مع وكالة رويتر، عملية الاغتيال، اذ قال: «لعملية الاغتيال اسقاطات سلبية على اسرائيل. فهي لن تضع حداً للارهاب، بل ربما تؤثر في اتساعه... عملية تونس سوف تعرقل التحرك نحو تحقيق السلام. لو كان الامر في يدي لما تمت هذه العملية» (المصدر نفسه، ١٩٨٨/٤/٢٠). ورد وايزمان على سؤال هل اسرائيل هي التي قتلت «أبو جهاد»؟ بـ «قدّر بنفسي» (المصدر نفسه).

لجنة الخارجية والامن

رفض رئيس الحكومة الاسرائيلية، شامير، الذي مثل امام لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست، التطرق الى موضوع اغتيال «أبو جهاد»؛ ولم يجب، أبداً، عن بعض ملاحظات اعضاء اللجنة حول الموضوع. وعلى الرغم من ذلك، فقد جوبهت عملية الاغتيال بردود فعل مختلفة، ومتناقضة، داخل اللجنة. وفي هذا السياق، قال عضو اللجنة، بنيامين بن - اليعيزر (معراخ): «اغتيال 'أبو جهاد' خلق ارباكاً وهزة بين صفوف العرب؛ لكنه لن يردع، أبداً، سير الانتفاضة الشعبية في المناطق [المحتلة]، لأن القضاء على زعيم [الفدائيين] لن يقضي على اسباب الانتفاضة... الانتفاضة هي مسار غير قابل للتوقف، حتى لو دعت قليلاً؛ فالانفجار المقبل سوف يكون أشد خطورة» (دافار، ١٩٨٨/٤/٢٠).